بعد حصولها على جائزة «الشجاعة الأميركية للدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة والتقدم الاجتماعي»

الدكتورة مها المنيف تفتح قلبها لـ«حقوق»

حوار/ وسيلة الحلبي

قضت الدكتورة مها المنيف سنوات من عمرها وهي تعمل وتنادي لمكافحة العنف الأسري والتعريف به عبر برامج وحملات منظمة، ونجحت وبرزت في هذا الإطار ونالت على ذلك العديد من الجوائز التقديرية، كان أحدثها الجائزة التقديرية التي سلمها إياها شخصيًا الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال زيارته الأخيرة للمملكة تقديرًا لجهودها التي بذلتها في الأعوام السابقة في مجال حقوق الطفل والأسرة وتنمية المجتمع.

وتندرج الجائزة تحت مسمى «الشجاعة الأميركية للدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة والتقدم الاجتماعي» تقدمها وزارة الخارجية الأميركية، وهي تعني الكثير للدكتورة بحسب تأكيدها، كونها مقدمة من أكبر دولة في العالم ومن أعلى سلطة لهذه الدولة، جاءت هذه الجائزة لامرأة تعمل في القطاع الحكومي ولا زالت تعمل فيه مثبتة بذلك أن المملكة العربية السعودية استطاعت تمكين المرأة السعودية في مجال حقوقي، وهي تعمل في القطاع الحكومي مما أسهم في وضع أنظمة عديدة من أهمها الأنظمة التي تخص العنف الأسري.

وحصدت الدكتورة المنيف العديد من الجوائز في هذا المجال، مثل جائزة المرأة الأكثر ريادة التي تمنح للقيادة النسائية الرائدة في القطاع العام في عطاءاتها الموصوفة بأنها لا تعد ولا تحصى في الدفاع عن الطفل وحمايته من الإيذاء والعنف الأسري، ولم تتوقف عن المطالبة بإنشاء مرصد لإحصاءات العنف الأسري وكرسي بحث في إحدى الجامعات السعودية لدراسة مسبباته وتصحيح المفاهيم الخاطئة حوله، وفي هذا التحقيق سنغوص في قلب وفكر هذه الجوهرة النسائية السعودية لنتعرف أكثر عليها وعلى ما قدمته للأطفال:

تحمل الدكتورة مها المنيف بكالوريوس في الطب والجراحة من جامعة الملك سعود، والبورد الأمريكي في مجال طب الأطفال ومكافحة العدوى وعلم الوبائيات، والبورد الأمريكي في إيذاء الأطفال، وهي عضو الجمعية الأمريكية لطب الأطفال.

تقلدت عدة مناصب آخرها المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، وعضو في الشبكة العربية لحماية الطفل من الإيذاء وفي لجنة ضحايا العنف الأسري بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية ومستشارة غير متفرغة في مجلس الشورى.

حصدت الدكتورة المنيف على عدة جوائز مثل جائزة المرأة الأكثر ريادة التي تمنح للقيادة النسائية الرائدة في القطاع العام. عطاءاتها عديدة وموصوفة منها ما يتناول موضوع الدفاع عن الطفل وحمايته من الإيذاء والعنف الأسري، ومنها ما يذهب الى المطالبة بإنشاء مرصد لإحصاءات العنف الأسري، وكرسي بحث في إحدى الجامعات السعودية لدراسة مسبباته وتصحيح المفاهيم الخاطئة حوله.

• الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري، نالت المرأة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، حفظه الله، رعاية واهتمامًا كبيرين، ولعل حصولك على جائزة أشجع امرأة في العالم ثمار ذلك. حدثينا عن هذا؟ وما هي طبيعة الجائزة التي تسلمتها؟

فيما يتعلق بالجائزة التي حصلت عليها فأود أن أؤكد هنا أنني لا أمثل نفسي بالحصول عليها، بل إني أمثل جهازًا حكوميًا يعمل على مناهضة العنف الأسري، كما أمثل المرأة السعودية بشكل عام وبالتالي فإن هذا التقدير هو تقدير للمرأة السعودية ودلالة على أنه بمقدورها العمل بجهد وبمثابرة لتستطيع الوصول إلى العالمية من خلال عملها داخل المملكة.

كما أن هذه الجائزة من شأنها أن تلغي الصورة النمطية عن المرأة السعودية الضعيفة التي لا تشارك في صنع القرار وفي برامج تنمية المجتمع، وتثبت أن المرأة السعودية وصلت إلى قدر عال من التعليم، وهي قادرة على العمل بمهنية عالية لتغيير المجتمع للأفضل.

• أنت السعودية الوحيدة التي مثلت منطقة الشرق الأوسط والمرأة العربية الوحيدة مع تسع نساء حصلن على هذا اللقب، من هن؟

جاءت الترشيحات لجائزة الشجاعة من أكثر من دولة عربية، إلا أنني الوحيدة التي تم وقوع الاختيار

عليها عربيًا ومحليًا، والفائزات بالجائزة هن نساء رائدات في مجالات مختلفة من جميع أنحاء العالم ساهمن بشجاعة كل واحدة على طريقتها وفي مجالها سواء كان صحيًا، حقوقيًا، قانونيًا أو حتى فنيًا لإيصال رسالة اجتماعية والمساهمة في التنمية دون السماح للمعيقات بإحباطهن أو تثبيط آمالهن وإسهاماتهن في مجتمعاتهن.

• هذه الجائزة ليست الأولى، بل سبق أن نلت العديد منها في هذا المجال، مثل جائزة المرأة الأكثر ريادة التي تمنح للقيادات النسائية الرائدة في القطاع العام، في أي عام حصلت عليها؟ وما هي المناسبة؟

فعلًا، لقد حصلت على جائزة المرأة الأكثر ريادة في القطاع العام سنة ٢٠١٠م. الجائزة كما ذكرت تمنح للسيدات الرائدات في القطاع العام، حيث تم تكريمي في حفل وكان الهدف منه تعزيز مركز المرأة في مراكز صنع القرار، وفي مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب تشجيع ودعم رائدات الأعمال.

• نحن نعيش في بلد دستوره الشريعة الإسلامية الغراء، التي كفلت حقوق الأسرة وحمايتها، فهل ترين أن المرأة السعودية حصلت على كافة حقوقها في الإطار الذي سمح به الشرع؟

إن الشريعة الإسلامية كفلت للمرأة حقوقها، والصورة التي تظهر للعالم عن المرأة السعودية بأنها لا تشارك في صنع القرار وأنها غير قادرة على التأثير في مجتمعها أو التغيير هي برأيي صورة نمطية غير صحيحة تشكلت بفعل ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وبعض الممارسات الخاطئة التي لا تمت للشرع بصلة، فعلى سبيل المثال عندما نتحدث عن العنف الموجه ضد المرأة فإن أسباب العنف متشابهة حول العالم، إلا أن سبب حدوثه في المملكة أعتقد يعود إلى ثقافة المجتمع الذي يبرر العنف من خلال ثقافةالتأديب بالضرب أو ثقافة الملكية.

وهنا أؤكد أنه يجب أن لا نربط الدين بتلك الثقافات، لأن ديننا الحنيف لم يشجع على العنف، بل العكس، نبذ جميع أشكاله، لذا كان من الواجب علينا تغيير تلك الثقافة، إضافة إلى تغيير مفاهيم العنف الأسري من خلال نشر الوعي بين أفراد المجتمع لمعرفة حقوقهم وواجباتهم، فمن

ناحية اجتماعية وقانونية فإن الإبلاغ عن حالات العنف الأسري لا يعتبر تدخلًا في شؤون الأسرة الداخلية ولكنه واجب وطني، وفي حين أن بعض الدول تعطي العامة حرية الإبلاغ أو عدمه وهذا يرجع لثقافتهم،إلا أننا في المملكة العربية السعودية ألزمنا جميع العاملين في مجال الأسرة في القطاع الصحي أو التعليمي أو القانوني بالتبليغ عن جميع حالات العنف، أما حين نتحدث عن المرأة في مجال العمل فإن أحد المتطلبات التي تشترطها بعض جهات العمل انطلاقًا من ثقافة المجتمع هي موافقة ولي الأمر على عمل المرأة مع العلم أنه نظامًا وقانونًا المرأة قادرة على اتخاذ هذا القرار وتوقيع العقود دون اللجوء إلى موافقة ولي الأمر.

• حدثينا عن دور المرأة السعودية في تنمية المجتمع، وما أحرزته حديثًا من نجاحات إلى جانب مشاركتها في صنع القرار، أين هو موقع المرأة السعودية خاصة والعربية عامة مقارنة بمثيلاتها في العالم؟

المرأة في مجتمعنا كما في المجتمعات الأخرى لها دور كبير ليس فقط في التربية ونماء الأطفال، بل أيضًا في التنمية المجتمعية الشاملة. لذا فإن دعم وتمكين الأم والمرأة بشكل عام والاهتمام بشؤونها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والقانونية وإمضاء حقوقها التي نصت عليها الشريعة الإسلامية ضروري لضمان التنمية الشاملة والمستدامة للوطن، فهي نصف المجتمع وهي كذلك من ينجب ويربي النصف الآخر وتهميش دورها التنموي في أي بلد كان يعد من أهم معوقات التنمية. ومن هذا المنطلق حرصت القيادة الرشيدة على تمكين المرأة من نواح مختلفة لتصبح الخيارات المهنية لها ومجالات الإبداع أشمل وأوسع. فكانت نسبة التمثيل السياسي للمرأة كبيرة في المملكة مقارنة بباقي الدول العربية، حيث مكنت المرأة من تمثيل ٣٠٪ من مجموع أعضاء مجلس الشورى. أيضًا من ناحية صحية، أحرزت صحة الطفل وصحة المرأة الإنجابية

> أطمح في أن أكون قدوة لأبنائي ومثلًا أعلى يحتذى به من قبل شباب وشابات هذا الوطن
>
> هذه الجائزة تلغي الصورة السلبية عن المرأة السعودية.. وتجسد دورها الإيجابي في البرامج التنموية

تفوقًا كبيرًا عالميًا بتحسن المؤشرات. وفي مجال التعليم، دعمت المملكة العربية السعودية تعليم المرأة منذ ٥٠ عامًا وحتى الآن، ومما أسهم في ذلك مجانية التعليم والمكافآت المقدمة للطلبة في مراحل التعليم العالي. هذا إضافة إلى تطبيق مشروع الابتعاث الخارجي الذي دعم التعليم الجامعي وما بعد الجامعي للمرأة الأمر الذي أسهم ومازال يسهم في توفير كوادر طموحة قادرة على تنمية وتطوير المجتمع للأفضل.

• كمديرة لبرنامج الأمان الأسري الوطني، الذي يعنى في المقام الأول بحماية أفراد الأسرة من العنف، ورئيسة الشبكة العربية لحماية الطفل من الإيذاء، فهل تحدثينا عن هذه البرامج ونشاطاتها وإنجازاتها في هذا المجال؟

إن برنامج الأمان الأسري الوطني هو برنامج متخصص تم إنشاؤه بناء على الأمر السامي الصادر بتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٦هـ الموافق ١١/١٨/ ٢٠٠٥م كبرنامج يهدف للتصدي للعنف الأسري بالتوعية والتوجيه وتعزيز الشراكة والتضامن على المستويين الرسمي والأهلي وإيجاد البرامج والحلول الهادفة لتخفيف المعاناة ورعاية المتضررين.

يتضمن البرنامج أقسامًا للخدمات المجتمعية والتوعية، والتدريب والتطوير، والدراسات والبحث العلمي، والتشغيل والمشاريع، والخدمات الإعلامية، إضافة لخط مساندة الطفل.

وقد شملت برامج ونشاطات برنامج الأمان الأسري الوطني كافة مناطق المملكة، وهي تستهدف شرائح مختلفة من أفراد المجتمع ومؤسساته، وعلى الأخص المعنيين بمشكلة العنف الأسري والمتعاملين معها على اختلاف طبيعة عملهم، إضافة للمؤسسات المعنية مباشرة بهذه القضية، مع الحرص على تعزيز مبدأ الوقاية ونشر الوعي الشمولي بقضية الأمان الأسري بين كافة طبقات المجتمع. ومن أبرز البرامج المجتمعية التي عمل عليه البرنامج خط مساندة الطفل الذي تم تدشينه رسميًا من خلال مؤتمر إقليمي رعته صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيسة المجلس الإشرافي على خط مساندة الطفل، حيث أقيم المؤتمر على مدى ثلاثة أيام في شهر ديسمبر الماضي وشارك فيه عدد كبير من المختصين وحضره أكثر من ١٠٠٠ مشارك، إضافة إلى الوفود الخليجية والعربية، كما صاحبته ثلاثة مهرجانات وجهت للعامة في كل من الرياض، وجدة والخبر ولاقت أصداء إيجابية في كل المناطق.هذا إضافة إلى دور البرنامج ومساهمته في صدور نظام الحماية من الإيذاء من مجلس الوزراء في أغسطس ٢٠١٣الذي يعتبر نقلة نوعية حقيقية فيما يتعلق بمجال الحماية من العنف والإيذاء في المملكة، حيث جاء شاملًا وداعمًا ومؤيدًا لكافة الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة في المملكة، فهو يقدم المساعدة والمعالجة والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة، وقبل ذلك يؤكد على بث التوعية بين أفراد المجتمع حول الإيذاء والآثار المترتبة عليه. ومع أن النظام ركز على إجراءات الحماية بعد وقوع العنف، لكنه كذلك لم يغفل عن إجراءات الوقاية من العنف قبل حدوثه من خلال التوعية ونشر ثقافة الأمان الأسري، الأمر الذي تسعى استراتيجية البرنامج للعمل به. وبشكل عام فإن البرنامج وإسهاماته في مجال الحماية من الإيذاء تؤكد وعي القيادة الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- واهتمامها بقضايا المجتمع وأمنه الاجتماعي واستقرار أفراده. كما أنها تثبت حرص المملكة العربية السعودية على الاستجابة للدعوات المتكررة من قبل المختصين والمجتمع ككل لوضع نظام يعاقب على كافة أشكال العنف الأسري - بما فيها إيذاء الأطفال والعنف ضد المرأة والمسنين-والذي شارك البرنامج في دراسته ووضعه، كما يجسد التزام المملكة بالمعايير والمتطلبات الدولية في مجال حقوق الإنسان المنصوص عليها في العديد من الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة، مثل: اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، كذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي نصت جميعها على إلزامية وجود أنظمة داخلية تجرم جميع أفعال العنف والإيذاء.

> أؤكد أنني لا أمثل نفسي فقط.. ولكن أمثل جهازًا حكوميًا يعمل على مناهضة العنف الأسري.
>
> ديننا الحنيف لم يشجع على العنف بل العكس، نبذه بجميع أشكاله.

• نتطلع أن تنفرد «حقوق» ببضع سطور عن الجانب الإنساني، والآمال والذكريات التي شكلت حياة الدكتورة المنيف؟

أنا امرأة سعودية تلقيت تعليمي في المملكة وتخرجت في كلية الطب بالتخصص الدقيق في الأمراض المعدية، وبطموحي وإصراري كان طريق النجاح مرسومًا لي بوضوح كطبيبة متخصصة في عملها. إلا أن ذلك لم يكن كافيًا بالنسبة لي، حيث فضلت الريادة على النجاح من خلال سلوك طريق شائك وجديد نوعًا ما في المملكة ويطرح موضوعًا حساسًا ألا وهو العنف الأسري.

دخولي في هذا المجال على الرغم من أنه قد طرق من قبل عدد قليل من المختصين في ذلك الوقت، إلا أنني أعتقد أنه جرّ دخول مؤسسات حكومية وغير حكومية ومنظمات وأفراد آخرين في نفس المجال اهتموا بالقضية وكرسوا جل اهتمامهم بها.

وهذا باعتقادي أيضًا هو بمثابة اعتراف أن العمل الحقوقي الناجح ليس بالضرورة أن يكون معتمدًا على أشخاص ناشطين في هذا المجال بشكل فردي، بل قد يتحقق أيضًا من خلال المؤسسات الحكومية.إضافة لذلك لطالما أيقنت أن خروجي كغيري من السيدات الرائدات في مجالاتهن من صندوق النمطية الذي يرسمه المجتمع للمرأة كربة أسرة أو موظفة في مجالات عمل محددة وفي إطار ما يسمح به الدين هو الأمر الذي يجعل الكثير أحيانًا يصف إنجازات المرأة بالمميزة والشجاعة ويصبغها بنكهة خاصة مختلفة عن إنجازات الرجل الذي لا يقل عن المرأة طموحًا وإنجازًا وشجاعة.

ختامًا أطمح في أن أكون قدوة لأبنائي ومثلًا أعلى يحتذى به من قبل شباب وشابات هذا الوطن، فدائمًا يسعدني أن أرى تأثيري ليس فقط على أبنائي، بل على جميع من هم في مثل سنهم، فهم عماد هذا الوطن.